

المصدر: موقع تيار المردة

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

ناشد وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي المجلس النيابي إقرار اقتراحات القوانين المتعلقة «بمكافحة الفساد في القطاع العام» و«حق الوصول إلى المعلومات» و«حماية كاشفي الفساد» كسلة واحدة بأسرع وقت وان يعتبرها من الأولويات التشريعية.

كلام الصفدي جاء خلال مشاركته في مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون «حماية كاشفي الفساد» الذي أقيم أمس، في مجلس النواب بحضور عدد من النواب وأعضاء الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات. واعتبر الصفدي أن المؤتمر يكمل منطقياً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صياغته.

أضاف الصفدي: «الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً، فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص في منأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، انه من أصل ٣٥ ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنوياً كرشى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف». وتابع الصفدي: «لعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وتاليا قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكب الفساد».